الأمم المتحدة

A/ES-10/489–S/2010/230

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عشية بدء المحادثات غير المباشرة الهشة التي طال انتظارها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يؤسفنا أن نبلغ سعادتكم بأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ما زالت شديدة الخطورة بسبب السياسات والممارسات غير المشروعة التي تتسم بالعنف والاستفزاز والتي تتبعها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال. بما في ذلك أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وما فتئ المستوطنون الإسرائيليون الذين توفر لهم قوات الاحتلال الإسرائيلية الغطاء وتسمح لهم بالعربدة في البلدات والقرى الإسرائيلية يرتكبون الجرائم ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته. وفي الواقع يمكن أن تعزى هجمات المستوطنين المستمرة ضد الفلسطينيين إلى ثقافة العنف والتطرف ما انفكت الحكومة الإسرائيلية تسمح بها بمواصلتها حملة بناء المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وأحدث ما وقع من هذه الأحداث كانت الهجمة الشرسة التي قام بها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون البارحة الثلاثاء ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، عندما دخلوا إحدى القرى الفلسطينية اللبان الشرقية، في الضفة الغربية المحتلة والتي تحيط بها ثلاثة مستوطنات غير شرعية

070510 070510 10-35128 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

هـي ''إيـلاي'' و ''شـيلو'' و ''معـالي ليفينـا''. وبعـد دخـول القريـة اقـتحم المـستوطنون الإسرائيليون المسجد الوحيد فيها وأشعلوا فيه النيران، مما أدى إلى تدمير المبنى وسجاجيد الصلاة ومجموعة من المصاحف الشريفة التي رُتبت بشكل متعمد في كومتين قبل أن تحرق. وكما قال الرئيس محمود عباس فإن هذا العمل الإجرامي المتمثل في إشعال النيران في مسجد تؤدى فيه الصلوات يشكل تهديدا للجهود التي تهدف إلى إحياء عملية السلام.

وهذه الهجمة الأخيرة ما هي إلا واحدة فحسب من كثير من الأعمال الإجرامية التي ارتكبها في الشهور الأخيرة المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين الذين استهدفوا مساجد أخرى في القرى المحيطة ''ياسوف'' و ''عواره'' و ''حواره''. وإضافة إلى ذلك ما فتئ المستوطنون يتورطون في أعمال عنيفة وتدميرية ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته فمنذ يومين فقط في يوم ٣ أيار/مايو ٢٠١٠ قام المستوطنون الإسرائيليون في قرية حواره بإشعال النيران في أحد بساتين الزيتون مما أدى إلى تدمير نحو ٥٠ شجرة كانت توفر الرزق وأسباب الحياة للمزارعين الفلسطينيين وأسرهم. وعلاوة على ذلك أدى فيضان من مخلفات المجاري تدفق في الأسبوع الماضي من مستوطنة ''كفار إيتصهيون'' المجاورة إلى تدمير بساتين الأعناب وتلويث مياه الشرب للسكان المدنيين في قرية ''بيت عمر''. وقد فتح أنبوب المجاري يدويا مما نتج عنه تدمير ٠٠٠ ٧٠ متر مربع من بستان للأعناب تمتلكه أسرة فلسطينية. وتكرر العمل الإجرامي نفسه في قرية ''بروقين'' في شمال الضفة الغربية التي أغرقت هي أيضا بفيض من مخلفات المجاري من مستوطنة ''آرييل'' الإسرائيلية غير الشرعية القريبة مما أدى إلى تلويث المياه الجوفية والينابيع وتدمير المحاصيل الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فاستكمالا لقائمة جرائم المستوطنين، حدث في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن قام المستوطنون بضرب اثنين من الصبية الفلسطينيين، محمد الرويدي البالغ من العمر ١١ عاما، ومصطفى الجولاني البالغ من العمر ١٢ عاما ضربا وحشيا. وأدخل الصبيان إلى المستشفى جراء ما أصيبا به من جراح.

إن تصعيد العنف والإرهاب من جانب المستوطنين على مر السنين ولا سيما في فترة الشهور الست الأخيرة، يمكن أن يعزى بلا جدال إلى القرارات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية فيما يتعلق باستمرار بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية فضلا عن تكثيف سائر التدابير الاستعمارية غير القانونية، بما فيها استمرار بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. إن حملة الاستعمار الاستيطاني غير الشرعية التي تقوم بها إسرائيل والمستوطنين المقيمين في المستوطنات الذين تقوم الحكومة الإسرائيلية بتمويلهم وحمايتهم وتسليحهم كما أنها هي التي تولت نقلهم ومكنتهم من المعيشة في هذه المستوطنات غير الشرعية بشكل فيه انتهاك خطير للقانون الدولي ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وهي التي سمحت لهم بارتكاب هذه الجرائم ضد الفلسطينيين العزّل دونما خوف من أي عقاب على

الإطلاق. إن إسرائيل، السلطة المحتلة، تتحمل المسؤولية الكاملة عن الوجود غير القانوني للمستوطنين وجميع الأعمال غير المشروعة التي يرتكبونها بما في ذلك العنف المؤدي إلى الموت، والإرهاب، والمضايقة، والتخويف، ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وفي هذا الخصوص ندعو المجتمع الدولي إلى إحداث الضغط اللازم على الحكومة الإسرائيلية لوضع حد فوري لحملة الإرهاب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وهم يعيشون تحت الاحتلال.

وعلاوة على ذلك، إذا انتقلنا إلى غير ذلك من الإجراءات الإسرائيلية المدانة غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، نجد أن الحالة في قطاع غزة المحاصر ما زالت حرجة كنتيجة لاستمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني الذي كان له أسوأ الأثر على احتمالات النجاح في جميع أوجه الحياة الفلسطينية. كما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال ارتكاب انتهاكات أخرى من قبيل هدم مسجد الدهينية في رفح بالأمس ٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وأيضا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أطلقت القوات المحتلة النار على أحمد سليمان سالم ديب، الذي يبلغ من العمر ٢٠ عاما فأردته قتيلا، وذلك خلال مظاهرة مدنية سلمية في مدينة خان يونس نظمتها الحملة الشعبية لمناهضة المنطقة الفاصلة الإسرائيلية.

ونأسف أيضا لإبلاغكم خبر وفاة رياض أبو حماد، الذي تُوفي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في أحد السجون الإسرائيلية إثر قيام مئات الفلسطينيين بالتظاهر في شوارع القرى والبلدات عبر الضفة الغربية وغزة للاحتفال بيوم الأسير الفلسطيني. وقد قام حراس السجن الإسرائيليين بضرب السيد حماد الذي عثر عليه ميتا في زنزانة الحبس الانفرادي التي وضع فيها. وكان سبب الوفاة الذي ورد في التقارير هو ''ضربة وجهت إلى أسفل العمود الفقري أصابته إصابة مباشرة''. ووفقا للتقارير فإن السيد حماد، وهو واحد من آلاف الأسرى الفلسطينيين المسجونين في السجون الإسرائيلية، هو الأسير رقم ١٩٨ الذي توفي في سجن إسرائيل منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧.

وتتطلب الحالة المذكورة أعلاه انتباها عاجلا من المجتمع الدولي للمساعدة في وضع حد للإجراءات غير القانونية والاستفزازية التي تضطلع بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وما يرتكبه المستوطنون غير الشرعيين الذين تحميهم على حد سواء. وهذا ضروري لمنع هؤلاء المستوطنين المتطرفين الداعين إلى تغيير جذري من تهييج الحالة على الساحة مقوضين بذلك الفرصة الضئيلة الماثلة أمامنا لإحياء عملية السلام نحو تحقيق أهدافها المعلنة. وفي هذا الخصوص، يجب أن يبذل المجتمع الدولي بما فيه مجلس الأمن جهودا حان

أوانها للوفاء بمسؤولياته والتزاماته القانونية بحماية القانون الدولي وإنفاذه وإيقاف أي عمل إسرائيلي من شأنه أن يهدد فرص تحقيق حل الدولتين من أجل السلام.

وهذه الرسالة تأتي إلحاقا برسائلنا السابقة البالغ عددها ٣٦٧ رسالة المتعلقة بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (A/ES-10/488-S/2010/190) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن كل ذلك من جرائم الحرب، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ويجب أن يقدم مرتكبوها للعدالة.

وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة تحت البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائب لفلسطين
لدى الأمم المتحدة